

تحليل سياسي وموقف

## رؤية لاستراتيجية الصراع المستقبلي مع إسرائيل

د. محمد اشتية  
عضو اللجنة المركزية لحركة فتح

دع الأمل يرسم المستقبل كما يقول روبرت شولر، ولكن علينا أن نقبل إحباط الواقع دونما خسارة مطلقة للأمل في المستقبل كما يقول اينشتاين. والأمل لا يبني على التمني ولكن بالإرادة الصلبة والإيمان بما يقوم به الانسان والرغبة في إحداث تغيير من واقع إلى واقع آخر.

ان رؤية الأمور بموضوعية يجعلنا نستبصر خلاصات بمنهج علمي تحليلي سليم دونما أن نفقد الأمل في القدرة على الخروج من الواقع بواسطة تغييره واستبداله بحالة تنقل قضيتنا إلى حالة الفعل منه ردة الفعل.

ان منطلق حركتنا هو الايمان بقضيتنا الوطنية، كونها قضية عادلة. وواجبنا الوطني والأخلاقي والديني اتجاهها هو أن نعمل من أجلها ليل نهار، ونورث همها للأجيال جيلا بعد جيل لكي لا تندثر في غياهب النسيان، ولكي لا يستمر هذا الظلم الواقع على شعبنا منذ أكثر من مئة عام. وهل أكثر ظلما من أن يشرّد الإنسان من بيته أو أن يعيش لاجئاً في وطنه أو أن تصادر أرضه ويعمل في بناء مستوطنة للمستعمرين على ذات الأرض التي صودرت منه وكان يملكها، أو تسجن جثة إنسان في ثلاجة حتى ينهي حكمه في السجن، أو أن يدفن الآباء الأبناء بما هو عكس سنة الحياة ولكن بإرادة الله.

ان المشروع الصهيوني في فلسطين بني على نفي الآخر. نفي الوجود الفلسطيني بالمقولة التي أطلقها "إسرائيل زانغل" "فلسطين أرض بلا شعب، لشعب بلا أرض". وعلى أساس هذه المقولة جاء وعد بلفور ليعطف على الفلسطينيين، وفي الوقت الذي كانوا فيه يشكلون ٩٧% من السكان، بتسميتهم "غير اليهود"، في نعت يطلق عادة على الأقليات في أي مجتمع.

ومنذ إنجاز المشروع الصهيوني في فلسطين تشتت الشعب الفلسطيني بين جغرافيات عديدة فهناك من بقي على أرضه فيما أصبح لاحقاً إسرائيلي، وهناك من أصبح

لاجئاً في أرضه، ولاجئاً في غير أرضه، وهناك من بقي في أرضه وحكمته الأردن (الضفة) وآخرون على أرضهم حكمتهم مصر (غزة). ولاحقاً "وحدت" إسرائيل فلسطين باحتلالها كاملاً في عام ١٩٦٧، ليعاد تفتيتها مرة أخرى.

ومؤخراً طلع علينا تنياهو بالدولة اليهودية التي يريد أن يبنها في "يهودا والسامرة" بعد أن أنجزت الحركة الصهيونية مشروعها الاستعماري والاقتصادي في منطقة الساحل الفلسطيني التي هي الأخصب في فلسطين.

والسؤال: إذا كانت الدولة "يهودية" مستندة إلى جغرافيا التوراة فلماذا لم تقم دولة إسرائيل منذ البداية في "يهودا والسامرة" أي الضفة الغربية وترك للفلسطينيين منطقة الساحل؟؟ الجواب هو أن المشروع الصهيوني لم يكن ولا مرة مشروعاً دينياً بل مشروعاً استعمارياً اقتصادياً استيطانياً جاذباً للمستوطنين، ولم يكن الدين إلا أحد ذرائع هذا المشروع الذي رعته الدول الاستعمارية والذي بدأ كمنفعة متبادلة بين بريطانيا والحركة الصهيونية وكل لأسبابه.

هُجر الفلسطينيون ودُمرت مدنهم وقراهم ومنعوا من العودة إلى ديارهم وحاولت إسرائيل طمس كل أثر لهم بعد أن سُويت بيوتهم بالأرض ونُهبت أملاكهم وصُودرت كتبهم ووضعت على رفوف الجامعات الإسرائيلية وتم تزوير أسماء مدنهم فالقدس أصبحت أورشليم، ونابلس أصبحت شخيم، والخليل أصبحت حبرون وفلسطين كلها وصفت على أنها أرض إسرائيل وهكذا.

وأعجب العالم بإسرائيل القوية والتي انتصرت على الجيوش العربية في عام ١٩٤٨، وحولت ٣ دول عربية في ٦ أيام إلى صفر في عام ١٩٦٧، وبنّت اقتصاداً قوياً وصناعات عسكرية متقدمة وجيشاً متفوقاً على جيوش المنطقة تحدم فيه الفتيات الإسرائيليات خدمة عسكرية وتحمل معها الجيتار بجانب بندقية "١٦م". وانها واحة

للمدقراطية يستطيع فيها العربي أن يصبح عضو كنيست وتطبيق القانون فيها يؤهل القضاء أن يضع رئيس الدولة أو رئيس الوزراء خلف القضبان.

بهذه الصورة نسي العالم الظلم الذي أوقعته إسرائيل بحق الشعب الفلسطيني وكيف يتم قهر الفلسطيني بشكل يومي، وبقي الأمر إلى أن ثار هذا الفلسطيني وأطلق ثورته التي وصفت في بداية طريقها بأنها تريد توريط الأنظمة العربية في معارك مع إسرائيل هي غير جاهزة لها. كما وصفت بالإرهاب والعنف وقتل الأبرياء، ومؤخراً بدأ بعض من العالم يتفهم الواقع والرواية التاريخية للفلسطينيين عن فلسطين بعد أن هيمنت الرواية الصهيونية على المشهد الأكاديمي والإعلامي والسياسي لدرجة أن العديد من الأكاديميين والسياسيين وقع في الفخ الصهيوني بالخلط بين الدين والقومية وبأن الديانة اليهودية هوية قومية لليهود حيثما وجدوا ويؤهلهم ذلك للعيش في إسرائيل متى أرادوا، على افتراض أن إسرائيل هي الوطن القومي لليهود ولهم فيها حق تقرير المصير. واستطاعت ماكنة الدعاية الصهيونية أن تصور قضية فلسطين على أنها قضية إنسانية وكذلك صورت قضية اللاجئ أيضاً.

أطلقت حركة فتح الرصاصة الأولى من أجل تحرير فلسطين في عام ١٩٦٥ محرجة بذلك القوميين العرب والاخوان المسلمين والبعثيين والشيعيين، وقالت فتح بالوحدة الوطنية لجميع الفلسطينيين بشعار أن "ساحة اللقاء هي أرض المعركة"، وبمقولة "دع ألف زهرة تفتح ولكن في بستاننا"، بعيداً عن الولاءات العربية والإقليمية والدولية بل من أجل فلسطين واستقلالية القرار الفلسطيني بعد المعاناة من تجربة التدخل العربي في الشأن الفلسطيني منذ الثلاثينات وما بعدها.

قادت حركة فتح المقاومة المسلحة منذ منتصف الستينات، وكان سبقها في الثلاثينات والأربعينات مقاومة مسلحة ومقاومة شعبية تمثلت في ثورة ١٩٣٦ والإضراب الشهير الذي استمر ستة أشهر. وبعد مرحلة الكفاح المسلح والخروج

من بيروت جاءت الانتفاضة الفلسطينية الأولى عام ١٩٨٧ كحالة نضالية شعبية سلمية شارك فيها كل فئات المجتمع لترسم صورة مختلفة ومشركة للنضال الفلسطيني محلياً وعربياً ودولياً ضد الظلم والقهر والاستيطان وعنف المستوطنين ومصادرة الأراضي، التي توج النضال ضدها في يوم الأرض في أرض فلسطين التاريخية في ٣٠/٣/١٩٧٦.

ولم تسقط القيادة الفلسطينية النضال السياسي الذي استند إلى عدة مرتكزات أهمها رسم صورة واعية للنضال العسكري، وخوض معركة التمثيل للشعب الفلسطيني ومعركة احتواء المقاومة واستقلالية القرار.

ان دروس تاريخ فلسطين قد علمت القيادات اللاحقة للعمل في المشهد السياسي ان شرعية النضال مهمة، ولهذا لم تسمح دولة الانتداب بقيام أي برلمان فلسطيني خلال الثلاثينات والأربعينات، وبقي النضال الفلسطيني يفتقر إلى الشرعية والمؤسسية رغم محاولة تأسيس الهيئة العربية العليا في أوائل الأربعينات من قبل مجلس الجامعة العربية ولكنها لم تكن منتخبة من الفلسطينيين.

تميزت حركة فتح في أنها آمنت وعملت بالمسارين معاً، وقد عبر عن ذلك ياسر عرفات أفضل تعبير وذلك في خطابه الشهير في الأمم المتحدة عام ١٩٧٤، حيث قال "جئتكم ببندقية الثائر وبغصن الزيتون"، وقال هاني الحسن "البندقية تزرع والسياسة تحصد". لم يؤمن الحزب الشيوعي الفلسطيني بالكفاح المسلح كما لم تؤمن الجبهة الشعبية وفصائل الرفض ولاحقاً حركة حماس والجهاد بالمسار السياسي. ومن الإنصاف القول أن الجبهة الديمقراطية وفصائل قليلة جداً، إضافة الى فتح، قد زاوجت بين الكفاح المسلح والعمل السياسي.

هذا التزاوج بين الكفاح المسلح والكفاح السياسي اشتقته حركة فتح من كونها حركة برغماتية استفادت من تجربة حرب فيتنام وحرب الجزائر والتجربة الصينية

وتجارب حركات التحرر في العالم. ولكن الكفاح المسلح وصل أوجه عند معركة بيروت في مواجهة ماكنة الغزو الإسرائيلية للبنان عام ١٩٨٢، وبدأ يتراجع إلى أدنى مستوياته مع الخروج من بيروت وتوزع القوات الفلسطينية وتشتتها تحت المظلة الرسمية للدول العربية في اليمن والسودان وتونس والجزائر وغيرها.

في عام ١٩٨٨ أطلقت م.ت.ف مبادرة السلام الفلسطينية والتي قبلت فيها بقرار ٢٤٢ و ٣٣٨ وأعلنت استقلال دولة فلسطين، على فرض أن المطروح دولياً هو حل الدولتين وأن دولة مستقلة قد قامت هي دولة إسرائيل، والآن حان قيام دولة فلسطين. بهذا تكون قيادة الشعب الفلسطيني وعلى رأسها حركة فتح قد بدأت باستراتيجية جديدة تفوق فيها السياسي على العسكري، الأمر الذي أهلها لفتح قناة تفاوض مع الولايات المتحدة على أساس نبد العنف وقبول الاعتراف بدولة إسرائيل في مؤتمر صحفي لياسر عرفات في جنيف بحضور ممثلين لرأس المال الفلسطيني، مقابل اعتراف واشنطن بالمنظمة كمثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني الأمر الذي لم يتم حتى الآن رغم عشرات الزيارات لياسر عرفات ومحمود عباس للبيت الأبيض.

كان لا بد لإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة التي أعلن عن قيامها المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر وبموافقة الأغلبية المطلقة من الحاضرين أن يسبقها إنهاء الاحتلال الإسرائيلي الذي وقع على الأراضي الفلسطينية عام ١٩٦٧ وذلك تطبيقاً لقرار ٢٤٢، ٣٣٨ الصادرين عن الأمم المتحدة. وعليه بدأ مسار سياسي جديد كترضية للعرب بعد تحرير الكويت من الغزو العراقي عام ١٩٩١ وذلك في مؤتمر مدريد.

في مدريد اجتمع العرب في مسار سياسي واحد حضرته سوريا ومصر والأردن وفلسطين (وفد مشترك) والجامعة العربية ونودي بتلازم المسارات التفاوضية لكي

لا يُحَلّ مسار على حساب المسارات الأخرى. ومع تأزم مسار مدريد الفلسطيني دخلت القيادة الفلسطينية في مسار تفاوضي سري منفرد، لخصوصية المسار الفلسطيني، وهو مسار اوسلو والذي أفضى إلى سلطة انتقالية على أمل أن تنتهي في ١٩٩٩/٥/٤. لكن الانخراط في المسار التفاوضي لاحقاً ودون أية روافع نضالية كفاحية قد أفقد القيادة الفلسطينية قدرتها على الضغط على إسرائيل وأصبحت كل كوادرها مكشوفة بعد أن انتقلت إلى داخل فلسطين لتدخل في دوامة التحول من النضال كعمل طوعي إلى الوظيفة لكسب لقمة العيش لتصبح السلطة المشغل الأكبر بما يشمل الكوادر النضالية ليصبح لاحقاً عدد الموظفين أكثر من ١٧٢ ألف موظف.

كان الإسلام السياسي وحركة الاخوان المسلمين قد أخذت قراراً بتشكيل أذرع مسلحة لها في فلسطين عرفت باسم حركة حماس ووازاها في ذلك حركة الجهاد الإسلامي. ورغم أن الحركتين قد قاطعتا انتخابات عام ١٩٩٦ على اقتراض أن الانتخابات هي إفرز لاتفاق اوسلو الذي كانت ترفضه الحركتين إلا أن حركة حماس قد حلت في عام ٢٠٠٦ الدخول في الانتخابات وفازت بأغلبية مقاعد التشريعي لتبدأ حماس أيضاً مرحلة جديدة من حياتها السياسية أولها تسلم السلطة وتذوق طعم الحكم وثانيها مبادرات سياسية قدمت لوزيرة الخارجية السويسرية تدعو لتهدئة طويلة مع إسرائيل والقبول بفكرة الدولة ذات الحدود المؤقتة التي كانت تنادي بها إسرائيل.

أدرك ياسر عرفات الشرك الذي وقعت فيه القيادة الفلسطينية والمتمثل في "اما مفاوضات أو مفاوضات" وان حالة السلطة المؤقتة الانتقالية ستصبح دائمة، وعليه حاول العودة لخيار الكفاح المسلح في الانتفاضة الثانية، ولكن لم تكن بنية السلطة ولا تركيبها قادرة على العودة إلى ذلك الخيار الأمر الذي انتهى بدفع عرفات حياته ثمناً لذلك.

محمود عباس أبو مازن أدرك ذلك أيضاً، وعمل على أن يتحرر من مسار اوسلو عبر تدويل القضية الفلسطينية وواجه معارضة هائلة من الولايات المتحدة وبقية عناصر المعسكر المؤيد لإسرائيل، ونظرت إسرائيل إلى التدويل عبر الأمم المتحدة على أنه أخطر مما قام به ياسر عرفات في الانتفاضة الثانية. لقد رأت إسرائيل في الحالتين الانتفاضة الثانية والتدويل توجه وكسر للأمر الواقع القائم على النظرية الإسرائيلية - الأمريكية وهي "أما مفاوضات أو مفاوضات" ولذلك حاربت كلاهما هذا التوجه بقوة وشراسة وحدة.

استخدمت إسرائيل المفاوضات غطاءً لسياساتها التوسعية والتهويدية في القدس وبقية أنحاء الضفة الغربية حتى أصبح هناك أكثر من ٦٥١ ألف مستوطن. فهي من جهة كانت توحى أن العملية السلمية تسير وتعمل وذلك لإرضاء المجتمع الدولي، ومن جهة أخرى تمارس أبشع أنواع القمع والقتل والمصادرات والتوسع الاستيطاني، لأن هذه هي سياساتها، وأحياناً لدفع الطرف الفلسطيني خارج الطاولة وتحميله الفشل وإلقاء اللوم عليه ودفع المجتمع الدولي لعقابه بحجب الأموال والمساعدات عنه. ليس هذا فحسب، بل حوصرت السلطة في جيب صغير وتأكلت صلاحياتها المنصوص عليها في الاتفاق وأصبحت سلطة بلا سلطة، وطوقتها إسرائيل بجدار يلتف حولها ويعزلها عن إسرائيل ولا يتيح للإسرائيلي أن يرى ما يقوم به جيشه والمستوطنين من جرائم وإجراءات بحق الفلسطينيين، بل بات بعض الإسرائيليين يعتقدون أن هناك دولة أخرى وراء الجدار في حين لم يكن هناك إلا حكم عسكري ومستوطنين وجيوب السلطة دون أية سيادة.

فازت حماس في انتخابات عام ٢٠٠٦، وحاولت إقصاء الآخرين وأبدى المجتمع الدولي عدم رغبة في التعامل معها الأمر الذي أدخلها في مأزق مسار السلطة وشبهة الحكم، فحاولت أن تخرج من المأزق بانقلاب عسكري على السلطة رغم أنها أصبحت أحد مكوناتها. ودخلت في مأزق آخر وهو الصراع على السلطة ومأزق



ثالث يتمثل في العلاقة بين المقاومة والسلطة ذات الالتزامات تجاه إسرائيل حسب اتفاق اوسلو. وقعت حماس اتفاق مع إسرائيل في عام ٢٠١٢ بوساطة الرئيس المصري عن الاخوان المسلمين محمد مرسي يدعو للتهدئة وغيره من شروط أقل مما هو وارد في اتفاق اوسلو في بعض القضايا مثل مسافة الصيد والمنطقة العازلة في غزة وقضايا أخرى. وفي عدوان ٢٠١٤ على غزة واجهت حماس في غزة ما واجهت فتح في لبنان وهو نهاية حقبة الكفاح المسلح برقابة الأمم المتحدة التي قبل بها أبو مرزوق ولتصبح المقاومة المسلحة الحمساوية في غزة ليس لتحرير فلسطين بل ذراعاً للصراع على السلطة وحالة دفاعية في أحسن أحوالها أو كامتداد لمحاولة الاخوان المسلمين خلق حالة أمنية في صحراء سيناء لإرهاب الجيش المصري عبوراً نحو استعادة حكم الاخوان في مصر.

ان استراتيجية المنظمة اليوم أمام منعطف كبير. هذه الاستراتيجية التي بنيت على الكفاح المسلح وتحولت إلى استراتيجية إنهاء الاحتلال بالمفاوضات، لم يعد أي منهما قادراً على الإجابة على سؤال متى وكيف ينتهي هذا الاحتلال. كما أن استراتيجية حماس وحلفائها المبنية على العمل العسكري والتي تحولت للصراع على السلطة ومن ثم للدفاع عن الذات لم تعد أيضاً موجهة لإنجاز الاستقلال عبر إنهاء الاحتلال.

يرافق ذلك "تبدل الفصول" عند العرب والدخول في منطقة عربية يفتتها واقع الحال اليوم بعد أن كان قسمها كل من سايكس البريطاني وبيكو الفرنسي عام ١٩١٦. هذا الحال العربي قد رفع السقف السياسي الإسرائيلي في مطالب لم تكن يوماً مطالب إسرائيلية مثل الدولة اليهودية، وأدى إلى تصلب المواقف الإسرائيلية لأنه ومنذ عام ١٩٤٨ لم تكن إسرائيل في حال أفضل مما هي عليه الآن. فسوريا لم تعد سوريا، ولا العراق عراق، ولا ليبيا ليبيا. وهذا لا يعني أننا نترحم على أيام القذافي وحسني مبارك وغيره، بل نترحم على حالة "الحمل الكاذب" التي عاشتها

المنطقة العربية تحت مسمى الربيع العربي، وترحم على التغيير المنشود المأمول وصوله إلى حالة عربية ديمقراطية قومية تحترم فيها حقوق الإنسان وتحقق فيها المشاركة السياسية وتنجز فيها التنمية العربية المستدامة. كل هذه كعوامل رافعة لفلسطين لإنجاز تحررها من الاحتلال وحق تقرير مصير شعبها في الحرية والاستقلال.

كان معظم العرب تاريخياً أما وسطاء بين الفلسطينيين والإسرائيليين أو عنصر ضغط على القيادة الفلسطينية لتقبل ما لم تكن لتقبل به. والقليل من العرب كانوا مع فلسطين المظلومة وغير الظالمة، في ظل الأجواء الحالية من انسداد المسار السياسي والتقتيل والفوضى العربية وانشغال العالم بداعش والنووي الإيراني.

والآن تحاول إسرائيل أن تحسم مجموعة قضايا ميدانياً دونما تمكين أي طرف لجعلها قضايا تفاوضية مستقبلاً:

أ. القدس : ان البرنامج الإسرائيلي الرامي إلى تهويد القدس قد دفع بحوالي ١٢٥,٠٠٠ فلسطيني للعيش خارج حدود الجدار وتريد إسرائيل أن لا يزيد عدد الفلسطينيين في القدس عام ٢٠٢٠ عن ٢٥% من مجمل السكان. ومن أجل ذلك تمارس مختلف أشكال القمع والاعتقال والتضييق الأمني والاقتصادي ومنع رخص البناء وهدم البيوت. وآخر إجراءاتها كانت تلك المتعلقة بالمسجد الأقصى والذي لولا حمايته من قبل أهل القدس لكان قد تم تقسيمه على أسس زمانية وأخرى مكانية.

ب. منطقة الأغوار الفلسطينية. تدعي إسرائيل أن منطقة الأغوار الفلسطينية منطقة عسكرية حدودية ولا تريد أن تنازل عنها لدرجة أنه بلغ القول بالإسرائيليين " اما أن تعطونا إياها أو نأخذها". ان منطقة الأغوار منطقة اقتصادية وليست منطقة أمنية لإسرائيل وتشكل الأغوار ما مساحته ١٦٢٠ كم<sup>٢</sup>، أي حوالي ٢٨%

من مساحة الضفة الغربية. وتعمل إسرائيل كل الإجراءات بما يشمل منع الاستثمار ومنع الدخول ومنع حفر الآبار وغير ذلك استكمالاً لضمها نهائياً.

ج. المنطقة المسماة (ج)، وتشكل هذه المنطقة حوالي ٦٢% من مساحة الضفة الغربية وتضم أكثر من ١٨٥ مستوطنة و ٢٠٠ بؤرة استيطانية. وقد بلغ عدد المستوطنين في مناطق C والقدس حوالي ٦٥١ ألف مستوطن ويشكلون ٢٧% من سكان الضفة الغربية. ان برنامج نتياهو والائتلاف معه هو رفع عدد المستوطنين إلى مليون مستوطن في نهاية ٢٠٢٠م. ومنطقة (ج) يرافقها منطقة (ب) ومنطقة (أ) وهناك H1 و H2، وبالتالي ومع عزل القدس والأغوار فإن الجغرافيا الفلسطينية أصبحت مفتتة وأبعد نقطة في التفتيت هو قطاع غزة، والذي أصبح أكثر عزلة بعد الانشقاق.

د. قطاع غزة، لم يكن قطاع غزة في حسابات إسرائيل بل كان راين يقول نريد أن نصبح يوماً لنرى فيه غزة تغرق في البحر. لقد تم إغراق غزة بالدم في عام ٢٠٠٢ و ٢٠٠٨/٢٠٠٩ و عام ٢٠١٢ و عام ٢٠١٤. والهدف السياسي لإسرائيل هو إبقاء غزة خارج النسيج الجغرافي والمؤسسي الفلسطيني ودفعها نحو مصر.

ان الذي تقدم يدلل بما لا يدعو للشك ان الدولة الفلسطينية المستقلة المنشودة على حدود عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس ليست في عقل القيادة الإسرائيلية لا الحالية ولا غيرها. وكل الذي تريده إسرائيل هو استمرار الوضع الراهن. والوضع الراهن هذا أمر غير مستقر بل متدهور تصادر إسرائيل خلاله ما معدله ٢٠٠٠ دونم شهرياً ويزيد عدد المستوطنين بحوالي ألفين مستوطن شهرياً أيضاً.

وعليه فلا بد لنا من إعادة صياغة برنامجنا السياسي بما يأخذ بالاعتبار هذه الحقائق. والأمر المهم بالنسبة لنا أيضاً هو الحقيقة التي تقول أن بين البحر الأبيض المتوسط ونهر الأردن أي في فلسطين التاريخية يعيش حوالي ٦,١ مليون يهودي وهناك

أيضاً في المنطقة ذاتها حوالي ٦,١ مليون فلسطيني، أي أن الميزان الديمغرافي (١:١). ولكن في عام ٢٠٢٠ سيصبح عدد الفلسطينيين بين البحر والنهر حوالي ٥٣% من مجموع السكان بما يعني أن هناك أقلية يهودية تحكم أغلبية فلسطينية. وفي حال تآكل حل الدولتين بسبب الإجراءات الإسرائيلية على الأرض فإننا سنجد أنفسنا نزلق إلى حالة "الدولة الواحدة"، تمارس فيها إسرائيل أبشع أنواع العنصرية والتمييز والقهر. ان مثل هذا يعني منعطفاً في ديناميكية الصراع الذي لا بد من أن يغير من مرثيات ديناميكية الحل.

ان حركة فتح وهي تتجه نحو مؤتمرها السابع لا بد لها أن تأخذ هذه الحقائق بالاعتبار لكي تنسج استراتيجيتها المستقبلية على أساس ذلك. ان حل الدولتين لا زال متاحاً، وهناك إيمان دولي بذلك تجسد في تصويت ١٣٨ دولة لفلسطين في الأمم المتحدة عام ٢٠١٢ وما قامت به السويد وتبعها دول أوروبية أخرى هو رفع السقف السياسي لأوروبا تجاه فلسطين عبر الاعترافات الثنائية بدولة فلسطين على حدود ١٩٦٧ وعاصمتها القدس وحل قضية اللاجئين.

والحقيقة هي أن إسرائيل لا تريد حل الدولتين ولا حل الدولة الواحدة، وكل الذي تريده هو استمرار الحال المتدهور هذا. ولذلك لا بد لنا من أن نكسر الأمر الواقع الذي تحاول إسرائيل فرضه علينا، ونكسر الأمر الواقع الذي نحن فيه، وبهذا يمكن أن نسير بقضيتنا إلى الأمام.

ان كسر الأمر الواقع الذي تفرضه إسرائيل يتم برفع تكلفة الاحتلال وتدويل الصراع مع إسرائيل سياسياً ودبلوماسياً وقانونياً. أما كسر الأمر الواقع بالنسبة لنا فيتمثل لا في حل السلطة ولا في بقاءها كما هي بل بتغيير وظيفة السلطة من كونها سلطة خدمات لتصبح سلطة مقاومة. ويوازي هذا النهوض بمنظمة التحرير وتعزيز دورها لحماية المشروع الوطني بالتحرير وحق العودة.

لقد حاولنا في هذه الورقة أن نلقي الضوء على مفاصل هامة لمستقبل قضيتنا استناداً لما هو في الحاضر وما كان عليه الحال في الماضي مستندين إلى القول القائل أن الرأي هو المسافة بين المعرفة والجهل، وأن المسافة بين الأحمر المتشائم والأصفر المتفائل قد يتخللها عمى ألوان يغطي على الحقيقة، وأتينا يمكن أن نسامح طفل يخاف من العتمة، ولكن لا يمكن أن نسامح الناس الناصحين الذين يخافون نور الشمس.

